https://doi.org/10.26682/hjuod.2020.23.1.18

مجلة جامعة دهوك، المجلد: 23، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 267-286، 2020

لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة ومهامها في الدول الخارجة من النزاعات العنيفة

"حالة سيراليون إنموذجاً"

صديق صديق حامد و أمجد علي حسين و عدنان يوسف حسين

قسم دراسات السلام وحقوق الإنسان، كلية العلوم الإنسانية، جامعة دهوك، اقليم كوردستان–العراق

(تاريخ استلام البحث: 11 تشرين الاول، 2019 ، تاريخ القبول بالنشر: 21 حزيران، 2020)

الخلاصة

لقد أظهرت العديد من الحالات فيما يتعلق بالتدخلات الدولية في النزاعات العنيفة في التسعينات من القرن المنصرم أن إنهاء الحرب وبناء السلام يمثلان تحديان مختلفان في هذا المجال، حيث أثبتت التجارب في بعض البلدان مثل ليبيريا وهايتي أن العديد من الحروب الأهلية تعود نتيجة إنتكاسات ما بعد النزاع، حيث أن مخاطر العودة إلى النزاع بعد وقفها مرتفعة للغاية، ومن أجل ذلك تم إنشاء لجنة بناء السلام من قبل الأمم المتحدة من أجل العمل في بعض البلدان المدرجة في جدول أعمالها بالشكل الذي يمنع من العودة للنزاع مجدداً، ومن بين هذه الدول سيراليون التي مرت بفترات من النزاعات العنيفة منذ إستقلالها من الإستعمار البريطاني عام (1961) وحتى الألفية الجديدة، فعملت اللجنة بدءاً من يونيو/ حزيران من العام (2006)، حيث رأت اللجنة أنه على الرغم من التقدم بعض الشيء في مجال السلام إلا أنه لا يزال هشاً ويحتاج إلى المزيد من العمل الجبار من أجل بناء السلام وعدم الرجوع مجدداً إلى النزاع، حيث قامت اللجنة وبالتشاور مع حكومة سيراليون والجهات ذات المصلحة بإدراج بعض المهام التي سوف تضطلع بها اللجنة على مدار الأعوام التالية لإنشاءها، وتمثلت هذه المهام بعملية تمكين وتوظيف الشباب، توطيد الديمقراطية ومبدأ الحكم الرشيد، إصلاح قطاع العدالة والأمن، بناء القدرات المحلية وقطاع الطاقة، وجاء التأكيد على هذه المهام كون سيراليون عانت كثيراً من حالات بطالة الشباب وزيادة نسبتهم وإنخراطهم ضمن الجماعات والميليشيات المسلحة، كذلك عانت من الحكم الدكتاتوري وسياسة الحزب الواحد الذي كان طاغياً طوال فترة الإستقلال، ناهيك عن ضعف الخدمات والمسائل المتعلقة بالعدالة وضعف الأمن وضعف القدرات والعلاقات بين فئات الشعب السيراليوني، وفي سبيل تنفيذ هذه المهام قدمت لجنة بناء السلام العديد من الإقتراحات والتوصيات والمشاريع المستقبلية التي كانت غاية في الأهمية بالنسبة لسيراليون حكومةً وشعباً، وطالبت هذه اللجنة من بعض الجهات المسؤولة والفاعلة على أرض الواقع في سيراليون، كحكومة سيراليون والجهات الوطنية الفاعلة ذات المصلحة والشركاء الدوليين بتنفيذ هذه المقترحات والتوصيات، كوسيلة لعدم عودة سيراليون إلى النزاع العنيف مجدداً.

الكلمات الدالة: لجنة بناء السلام، الحرب الأهلية في سيراليون، الجهات الفاعلة الوطنية، الشركاء الدوليين، الأمم المتحدة.

المقدمة

تمثل لجنة بناء السلام إحدى الآليات التي تم إبتكارها من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، كوسيلة لمنع عودة النزاعات المسلحة العنيفة داخل الدول، وذلك بعد أن كثرت حالات الرجوع إلى النزاعات بعد توقفها، وبشكل خاص في القارة الأفريقية وغيرها، حيث شهدت التسعينات من القرن المنصرم العديد من النزاعات العنيفة الداخلية بين مختلف الجماعات العرقية والإثنية والدينية والتي سُميت بالنزاعات الجديدة.

أهمية البحث:

تمثل أهمية البحث في أن وجود بعض المهام التي تضطلع بها لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة لها أهمية كبيرة في مجال بناء السلام في مراحل ما بعد النزاعات العنيفة التي تشهدها بعض الدول، كما هو الحال في سيراليون التي شهدت حقب متتابعة من النزاعات المسلحة، حيث أن تطبيق هذه

المهام على أرض الواقع سيكون لها الأثر الإيجابي في تغيير مواقف مختلف الجماعات ومن شأنها كذلك أن تساهم مساهمة فعالة في عدم العودة مجدداً إلى النزاع الأهلي العنيف في سيراليون.

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث في بيان الدور الذي تلعبة لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في مرحلة ما بعد النزاع في سيراليون، من خلال مجموعة من المهام التي أسندت لها، مع بيان تقييم هذا الدور خلال مراحل عمل اللجنة في مختلف، الأصعدة سواء السياسية أو الإقتصادية أو الإجتماعية.

منهجية البحث:

إتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي التحليلي في بيان المهام التي تقع على عاتق لجنة بناء السلام، كوصف لهذه المهام وتحليلها لبيان مدى تأثيرها على واقع سيراليون ومدى إلزامية هذه المهام.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية بحثنا من أن لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في سيراليون قد نجحت في القيام بإبراز العديد من المهام المتنوعة السياسية منها والإقتصادية والإجتماعية.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في أن لجنة بناء السلام واجهت العديد من التحديات في سيراليون من بينها آثار النزاع الأهلي والتعامل مع مختلف القوى الوطنية والدولية وإرادة هذه القوة في تنفيذ المهام التي أبرزتها لجنة بناء السلام.

هيكلية البحث:

يتألف بحثنا من ثلاثة مباحث بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، حيث يتناول المبحث الأول التعريف بلجنة بناء السلام والتي تم تقسيمه على مطلبين، يتطرق المطلب الأول إلى تاريخ تأسيس لجنة بناء السلام والمطلب الثاني يتناول تفويض لجنة بناء السلام وهيكليتها، ويتناول المبحث الثاني لمحة عن خلفية الحرب الأهلية في سيراليون وأسبابه والتي تم تقسيمه أيضاً على مطلبين، يتطرق المطلب الأول إلى لمحة عن خلفية الحرب الأهلية في سيراليون والمطلب الثاني يتطرق إلى أسباب الحرب الأهلية في سيراليون، أما المبحث الثالث والأخير فيتناول مهام لجنة بناء السلام في سيراليون والتي تم تقسيمه على أربع مطالب، المطلب الأول يتناول تمكين الشباب وتوظيفهم، والمطلب الثاني يتناول توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد، والمطلب الثالث يتطرق إلى إصلاح قطاع العدالة والأمن، والمطلب الرابع والأخيريتطرق إلى بناء القدرات الوطنية وقطاع الطاقة.

المبحث الأول

التعريف بلجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة

من أجل الإحاطة بماهية لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة لا بد من تناوله في عدة محاور ومن أجل ذلك سنتناول ضمن هذا المبحث التطرق إلى تاريخ تأسيس اللجنة ومفهومها وخصائصها وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول

لمحة عن تأريخ تأسيس لجنة بناء السلام

لقد شهد أواخر التسعينات من القرن الماضي تراجعاً حاداً في وتيرة مشاركة الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى تخفيف النزاعات والسيطرة عليها، هذا ما دفع منظمة الأمم المتحدة إلى تغيير مواقفها السلبية تجاه النزاعات العنيفة التي كان لها آثار كارثية ليس فقط على الدول التي تنشب فيها، وإنما كانت تهديداً واضحاً للسلم والأمن الدوليين، ومن هنا شهدت الألفية الجديدة تزايداً في مشاركات الأمم المتحدة مرة أخرى، حيث إعترف الأمين العام السابق (كوفي عنان) بأن الحالة الدولية التي ستجري فيها عمليات السلام هذه ستختلف إختلافاً كبيراً عن الحالة في العقد السابق مع وجود أحداث كبيرة ومن أبرزها أحداث 11 أيلول/ سبتمبر من العام (2001) التي غيرت المشهد الدولي المعاصر بشكل لا يُمحى، حيث دعى الأمين العام إلى مراجعة شاملة من شأنها تقديم سلسلة من المقترحات لإصلاح الأمم المتحدة في مختلف المجالات، ومن أبرز تلك المقترحات هي "التأكيد من أننا ننجح عندما نأخذ مهمة بناء سلام دائم في الأراضي التي مزقتها الحروب" [1].

بعد فترة وجيزة من الحاجة إلى تنشيط مهام الأمم المتحدة ظهر إلى السطح مأزق مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة بشأن العراق عام (2003)، حيث أعلن (كوفي عنان) حينها عن عزمه لإنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء البارزين من أجل التوصية بطرق من شانها تقوية الأمم المتحدة عبر إصلاح مؤسساتها وعملياتها في مجال إرساء السلام، فبعد عام على إنشائها نشرت الهيئة العليا للتهديدات والتحديات والتغيير تقريرها الذي قدم العديد من المقترحات لإصلاح أجهزة الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام، وقد رحب الأمين العام بهذه المبادرة وإعتمدها إلى حدٍ كبير في تقريره في آذار/ مارس من العام (2005) الذي حدد فيه جدول أعمال مؤتمر القمة العالمي لرؤساء الدول والحكومات في أيلول/ سبتمبر من العام (2005) وتذكر من خلالها الإنتكاسة المدمرة في إراقة الدماء في أنغولا عام (1993) ورواندا عام (1994) وأشار أيضاً في السياق ذاته إلى الدراسة التي تبين أن نصف البلدان التي خرجت من الحروب تقريباً تعود إلى العنف مجدداً في غضون خمس سنوات [2].

من هنا إقترح فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير الصادر عام (2004) إنشاء هيئتين جديدتين: لجنة بناء السلام تابعة للأمم المتحدة ومكتب دعم لهذه اللجنة، حيث سيكون الغرض منها مضاعفاً تتمثل في مساعدة الدول على تجنب الحرب والنزاع ولمساعدة الدول على الإنتقال من النزاع إلى الإستقرار والسلام، وفي 20 كانون الأول/ ديسيمبر من العام (2005) ووفقاً لتوجيهات فريق الأمم المتحدة الرفيع المستوى وافق مجلس الأمن والجمعية العامة على القرارين (1645) و(60/18) اللذان رأيا إنشاء لجنة بناء السلام الجديدة [3].

عليه لقد تم إنشاء لجنة بناء السلام للإستجابة للثغرات في الجهود الدولية الحالية [4]، لمساعدة البلدان في الإنتقال من الحرب إلى السلام وضمان إستمرار الإهتمام الدبلوماسي والمانحين بالتحديات الصعبة المتمثلة في السلام والتعافي، حيث أن هناك حاجة ماسة إلى مثل هذا الكيان، حيث تشير التجربة كما بينها الأمين العام (كوفي عنان) إلى أن ما يقارب النصف من جميع البلدان الخارجة من الحرب قد عادت إلى العنف مجدداً في غضون خمس سنوات، لذا فإن مساعدة البلدان على الإنتقال من الحرب إلى السلام هي واحدة من أفضل الطرق لمنع نشوب النزاعات في المستقبل، فبناء السلام هي عملية معقدة بطبيعتها ولكن العمليات المستمرة التي تقوم بها الأمم المتحدة الخاصة بالسلام متعددة الأبعاد ولا تشمل فقط قوات حفظ السلام، ولكن أيضاً مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الإنسانية والسياسية والتنموية، وحتى الآن كانت جهود المجتمع الدولي مجزأة وغير ذي نفع في كثير من الأحيان [5].

وفقاً لتلك التطورات فإن لجنة بناء السلام قد أدرجت ضمن جدول أعمالها الدول التالية، وذلك بعد مرحلة عنيفة من النزاعات التي شهدتها هذه البلدان [6]:

1- بوروندي: والتي أُدرجت على جدول أعمال لجنة بناء السلام منذ 13 يوليو/ حزيران من العام (2006)، وتتمثل مهام اللجنة في: تعزيز الحكم الرشيد؛ تعزيز سيادة القانون؛ إصلاح قطاع الأمن؛ الإنتعاش.

2- سيراليون: وقد أُدرجت ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام أيضاً في 13 يوليو/ حزيران من العام (2006)، وتتمثل مهام اللجنة في: بطالة الشباب وتمكينهم؛ تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد؛ إستعادة العدالة وإصلاح قطاع الأمن؛ بناء القدرات؛ تطوير قطاع الطاقة.

3- غينيا بيساو: والتي أُدرجت ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام في 19 ديسمبر/ كانون الأول من العام (2007)، وتتمثل مهام اللجنة في: الإنتخابات والدعم المؤسسي للجنة الإنتخابية؛ تدابير لبدء الإنتعاش الإقتصادي؛ إصلاح قطاع الأمن والدفاع؛ تعزيز القطاع القضائي وسيادة القانون؛ مكافحة الإتجار بالمخدرات؛ إصلاح الإدارة العامة.

4- جمهورية أفريقيا الوسطى: تم إدراجها ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام في 12 يونيو/ تموز من العام (2008)، وتتمثل أبرز مهام اللجنة في: إصلاح قطاع الأمن

الذي يشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ الحكم وسيادة القانون؛ خلق أعمدة التنمية.

5- ليبيريا: حيث تم إدارجها ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام بتاريخ 16 سبتمبر/ أيلول من العام (2010)، ومن أبرز مهام اللجنة فيها تتمثل: تعزيز سيادة القانون؛ دعم إصلاح قطاع الأمن؛ تعزيز المصالحة الوطنية.

6- غينيا: تم إدراج غينيا ضمن جدول أعمال لجنة بناء السلام بتاريخ 23 فبراير/ شباط من العام (2011)، وتتمثل أبرز مهام اللجنة في: المصالحة الوطنية والوحدة؛ إصلاح قطاع الأمن والدفاع؛ دعم الشباب وسياسة توظيف المرأة.

يتبين لنا أن هناك مجموعة من الأعمال التي قامت ولا تزال تقوم بها لجنة بناء السلام والتي من شأنها أن تحقق عملية بناء السلام في هذه الدول، والجدير بالذكر أن اللجنة لا تزال مستمرة في أداء مهامها المنوط بها.

المطلب الثاني

تفويض لجنة بناء السلام وهيكليتها

سنتناول هذا المطلب في فرعين مستقلين، حيث سنتطرق في الفرع الأول لتفويض لجنة بناء السلام، أما الفرع الثاني فسنتطرق فيه لهيكلية لجنة بناء السلام.

الفرع الأول

تفويض لجنة بناء السلام

تتمثل مهمة لجنة بناء السلام في مساعدة الدول الخارجة من النزاع على تجنب تجدد العنف، حيث تم تصميم لجنة بناء السلام لملئ الفجوة بين عمل مجلس الأمن الدولي الذي يتناول مسألة التهديدات للسلم والأمن الدوليين والمجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي يتناول قضايا التنمية البشرية، وبعبارةٍ أخرى فإن الهدف من إنشاء لجنة بناء السلام هو لسد ثغرة عملية التحول الصعب بين حفظ السلام والإنتعاش بعد إنتهاء النزاع، وتتمثل تفويض لجنة بناء السلام في جوهرها ضمان إلتزام طويل الأجل ومنسق من جانب المجتمع الدولي بعملية إعادة بناء الدول المنهارة [7].

عليه يمكن القول بأن لجنة بناء السلام مفوضة للقيام بالأعمال التي من شانها أن تساعد الدول الخارجة من النزاعات بعدم الإنجرار مجدداً في نزاعات عنيفة، عبر مجموعة من الأعمال التي كان يقوم بها مجلس الأمن والمتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وكذلك الأعمال التي يقوم بها المجلس الإقتصادي والإجتماعي المتمثلة بالتنمية البشرية، والتي من شأنها أن تساهم في عملية إدامة السلام.

لقد حددت القرارات الموازية التي أصدرها كل من مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة في ديسمبر/ كانون الأول من العام (2005) ثلاث وظائف رئيسية للجنة بناء السلام والتي تتمثل بالآتي [8]:

1- الجمع بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لحشد الموارد وتقديم المشورة بشأن إقتراح إستراتيجيات متكاملة لبناء السلام بعد إنتهاء النزاع.

2- تركيز الإهتمام على جهود إعادة الإعمار وبناء المؤسسات الضرورية للإنتعاش والتعافي من النزاع ولدعم وضع إستراتيجيات متكاملة من أجل إرساء الأساس المتين للتنمية المستدامة.

3- تقديم توصيات ومعلومات لتحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة داخل وخارج الأمم المتحدة وتطوير أفضل الممارسات والمساعدة على ضمان التمويل الذي من خلاله يتم الإنتعاش المبكر وتحديد فترة الإهتمام التي يوليها المجتمع الدولي إلى الإنتعاش في مرحلة ما بعد النزاع.

الفرع الثاني

هيكلية لجنة بناء السلام

لقد حددت القرارات التأسيسية من جانب مجلس الأمن والجمعية العامة للجنة بناء السلام الهيكل الذي ستتخذه اللجنة تماشياً مع إقتراح الأمين العام (كوفي عنان) والذي يتمثل في أن اللجنة ستتألف من لجنة تنظيمية عامة، بالإضافة إلى تكوينات خاصة بكل بلد [9].

بالنسبة للجنة التنظيمية فإنها تتألف من (31) دولة والتي تم توزيعها بالشكل التالي [10]:

أ- سبعة أعضاء من مجلس الأمن الدولي بما في ذلك الأعضاء الدائمون.

ب- سبع أعضاء من المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

ت– سبع أعضاء يتم إختيارهم من قبل الجمعية العامة.

ث– خمسة أعضاء من كبار مقدمي الإشتراكات المقررة لميزانيات الأمم المتحدة والتبرعات المقدمة للأمم المتحدة ليس من بين الذين تم إختيارهم في (أ) أو (ب) أو (ت) أعلاه.

ج– خمسة أعضاء من بين كبار مقدمي الخدمات العسكرية والمدنية لبعثات الأمم المتحدة غير المنتخبين في (أ) أو (ب) أو (ت) أو (ث) أعلاه.

أما بالنسبة إلى التكوينات الخاصة بكل بلد فتتمثل في التشكيلات الخاصة بالبلد المعني والدول المجاورة والمستثمرة والمساهمين الماليين والعسكريين والمدنيين والممثل الأعلى للأمم المتحدة في الميدان وممثلي الهيئات الإقليمية والدولية ذات الصلة [11].

المبحث الثاني

لمحة عن خلفية الحرب الأهلية في سيراليون وأسبابه

قبل البدء بعرض مهام لجنة بناء السلام في سيراليون من الضروري التطرق إلى التعريف بالبلاد لفهم الأسباب الكامنة وراء نشوب النزاع، كون أن منع البلدان من العودة إلى النزاع يعتمد وبشكل كبير على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، لذلك فإن تحديد العوامل الرئيسية التي أدت إلى النزاع الأهلي في سيراليون ومعالجتها من قبل المجتمع الدولي ولجنة بناء السلام على المدى الطويل من الممكن أن تساهم مساهمة فعالة في الحصول على سلام دائم.

المطلب الأول

لمحة عن خلفية الحرب الأهلية في سيراليون

يقول (كين) لم يكن إستقلال سيراليون في عام (1961) سبباً مرجحاً على وجه الخصوص للحرب الأهلية، حيث كانت سيراليون من الدول الغنية بالأراضي المثمرة والموارد الطبيعية مثل الماس والذهب والحديد، وقد تم إعتبار سيراليون ذات يوم "أثينا غرب أفريقيا"، عندما حصلت سيراليون على إستقلالها في عام (1961) ترك البريطانيون وراءهم محكمة فاعلة وبرلماناً وإدارة محلية وكذلك جيشاً صغيراً وفعّالاً، علاوةً على ذلك يذكر (إيلي) أن النزاع في سيراليون على عكس العديد من النزاعات داخل الدول في أفريقيا لم يكن بدوافع عرقية أو دينية، ويرمز النزاع في البلاد إلى ما أُطلق عليه (روبرت كابلان) في عام (1994) بـ "الفوضى القادمة" واللغز لدى العديد من العلماء حول كيف لبلد غني بالإمكانات أن ينزلق إلى النزاع والدمار والمعاناة الإنسانية لسنوات عديدة [12].

عموماً على الرغم من ما ذكر أعلاه فإن الحرب بدأت في مارس عام (1991) وإستمرت لمدة أحد عشر عاماً إلى يناير من العام (2002)، وعلى الرغم من إختلاف الإحصاءات المقدمة فإنه من المرجح قد قُتل ما يقارب (200,000) ألف شخص من خلال سنوات الحرب ونزوح حوالي مليوني شخص وكان هناك (70,000) ألف مقاتل بينهم (7000) من الجنود الأطفال يقاتلون خلال سنوات النزاع ناهيك عن الملايين من الضحايا الذين يعانون إلى اليوم من الصدمات النفسية والتشرد واليُتم [13].

لقد بدأت الحرب عندما قام متمردون من (الجبهة المتحدة الثورية) والتي تعتبر القوة الرئيسية في النزاع بقيادة (فوداي سانكوه) بغزو سيراليون من الحدود الليبيرية الشرقية للبلاد وبشكل خاص مدينتي (بومارو) و(سيينغا) في منطقة (كيلاهون) الشرقية عام (1991) بدعم من (الجبهة الوطنية الليبيرية) بقيادة (تشارلز تيلور)، وكان هدفهم هو الإطاحة بالحكومة والرئيس (جوزيف مومو) من (حزب المؤتمر الشعبي)، وإنتشر النزاع بسرعة حتى شمل كل البلاد بمختلف مناطقها، مما أدى إلى عدم إستقرار سياسي كبير على المستوى الوطني، وشهدت سيراليون من خلال ذلك إنقلابين في عام (1992) وعام (1997)، كما وشهدت تدهوراً خطيراً في الإنضباط داخل جيش سيراليون، ووفقاً لمعظم التقارير كانت عناصر من جيش (تحرير السودان) تتواطئ مع المتمردين طوال الحرب، وكانت هناك معارك قليلة بين الجيش والمتمردين، كما ودخل فصيل من جيش (تحرير السودان) لفترة وجيزة في تحالف سياسي رسمي مع المتمردين بعد إنقلاب عام (1997)، ونتيجة لذلك كان الضحايا الرئيسيون للعنف هم

المدنيين وليس الجنود، وبعض المعارك كانت في الواقع بين (الجبهة المتحدة الثورية) والقوات الأجنبية وعلى وجه الخصوص الجنود النيجيريين الذين قادوا قوة من غرب أفريقيا في أواخر سنوات الحرب، وعلى الصعيد المحلي تسبب متمردوا (الجبهة المتحدة الثورية) في عدم الإستقرار السياسي والمؤسسي من خلال إستهداف الزعماء (الحكام التقليديين) في ريف سيراليون وغيرهم من شيوخ المجتمع وتصفيتهم وحرق المدارس والعيادات والمحاكم وتشتيت السكان المدنيين وإرسال مجندين من شباب (الجبهة المتحدة الثورية) عمداً لمهاجمة قراهم الأصلية، مما خلف آثار إجتماعية سلبية عميقة داخل عائلاتهم ومجتمعاتهم، كما وتورط كل من (الجبهة المتحدة الثورية) و(جيش تحرير السودان) على نطاق واسع في إساءة معاملة المدنيين من خلال عمليات النهب والسخرة والتجنيد، بما في ذلك الأطفال والعنف الجنسي والقتل العشوائي [14].

لقد دار النزاع بشكل أساسي حول الموارد الطبيعية، حيث كانت مناجم الماس في شرق سيراليون هي الهدف الرئيسي لـ (الجبهة المتحدة الثورية) من أجل تمويل الأسلحة، حيث إستولوا عليها وإحتفظوا بها حتى عام (1995)، وخلال هذه الأعوام قاموا ببيع الماس إلى (تايلور) ونظامه مقابل الأسلحة، وفي عام (1992) قام مجموعة من الضباط المبتدئين من الجيش السيراليوني بالإطاحة بالرئيس (مومو) وشكلت المجلس الوطني المؤقت للحكم الذي حكم (فريتاون) من عام (1992) إلى عام (1996)، وإجراء الإنتخابات بإختيار (أحمد تيجان كاباح) رئيساً لسيراليون [15].

ومع كل هذا أدى العنف المتواصل في البلاد إلى إنشاء مؤسسات محلية جديدة، حيث نظمت المجتمعات في جميع أنحاء البلاد (قوات الدفاع المدني) لحماية أنفسهم من إعتداءات (الجبهة المتحدة الثورية) و(جيش تحرير السودان)، وكان مقاتلوا (قوات الدفاع المدني) من المدنيين وغالباً ما كانوا مرتبطين بمجتمعات تقليدية، فعلى سبيل المثال كان أكبر أفراد قوات الدفاع المدني (كاماجورز) أحد أفراد جماعات صياد (مندي) التقليدية، وكانوا يعتمدون بشكل أساسي على جمع التبرعات المحلية للحصول على الإمدادات، في البداية تم الإعجاب بهم بسبب دفاعهم عن المدنيين، ولكن في وقت لاحق من النزاع عندما إزدادت قوتهم وأعدادهم فقدت بعض وحدات (قوات الدفاع المدني) الإنضباط وبدأت هي الأخرى في الإعتداء على المدنيين والإتجار بالماس [16].

بحلول عام (1997) تمكن بعض القادة الضباط الصغار المتعاطفون مع (الجبهة المتحدة الثورية) في جيش سيراليون من الإطاحة بالرئيس (كاباح) [17]، وفي عام (1998) تمكنوا من إستعادة السيطرة على حقول الماس التي واصلت تمويل القتال بصادرات تتراوح قيمتها بين 25 –125 مليون دولار أمريكي سنوياً، يتم تهريبها مونوروفيا في ليبيريا، غير أنه صدر قرار مجلس الأمن رقم (1132) في عام (1997) الذي فرض حظراً كاملاً على بيع النفط والأسلحة إلى سيراليون، وإستطاعت بذلك قوات الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا من عزل هؤلاء عام (1998) وإعادة الرئيس (كاباح) المنتخب ديمقراطياً [18].

لقد كان العنف والفضائع التي إرتكبتها (الجبهة المتحدة الثورية) خلال سنوات الحرب وبشكل خاص ضد المدنيين مروعة ووصفت بأنها "البربرية الجديدة"، حيث تم تجنيد الأطفال الذين تم إدمانهم بالمخدرات والكحول وأُجبروا على القتال وقتل المدنيين ونهب القُرى والهجوم على مخيمات اللاجئين وبتر الأطراف على نطاق واسع، بالإضافة إلى الإغتصاب الذي حدث في جميع أنحاء البلاد [19].

من خلال سنوات الحرب تميز التاريخ السياسي لسيراليون بالعديد من الإنقلابات وإتفاقيات السلام بما في ذلك إتفاق (أبيدجان) للسلام عام (1996) وإتفاق (لومي) للسلام والتي تم التوقيع عليها بدعم قوي من قوى المجتمع الدولي والجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا في عام (1999) في توغو تحت قيادة الرئيس (كاباح)، وفقاً لهذه الإتفاقية تم منح عفو شامل للجبهة المتحدة الثورية بإستثناء الجرائم ضد الإنسانية، إضافةً إلى ذلك حصلت (الجبهة المتحدة الثورية) على العديد من المناصب الوزارية، وإمكانية المشاركة في الإنتخابات كحزب سياسي سلمي غير أنها لم تطبق، حيث تم خرقه بسبب عدم وجود إلتزام سياسي حيال تطبيقه، كما إن

المجتمع الدولي إنخرط بشكل كبير في جهود صنع السلام في البلاد مجدداً، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في سيراليون [20].

المطلب الثاني

أسباب الحرب الأهلية في سيراليون

هناك مجموعة من الأسباب كانت وراء حدوث النزاع الأهلي في سيراليون بعضها يتعلق بما خلفه الإستعمار البريطاني وبعضها الآخر يتعلق بالإختلافات العرقية وبعضها يتعلق بالسياسات الخاطئة في إدارة حكم البلاد وإدارة الموارد الإقتصادية بالإضافة إلى عدم التجانس والإقصاء الإجتماعي، ناهيك عن التدخل السلبي لدول الجوار، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى تلك الأسباب وكما يلي.

الفرع الأول

ميراث الإستعمار البريطاني

سيراليون مثلها مثل العديد من البلدان الأفريقية الأخرى كانت مستعمرة بريطانية منذ القرن التاسع عشر، فمنذ عام (1808) وحتى إستقلال سيراليون عام (1961) والتي تعتبر فترة طويلة جداً من الحكم الإستعماري ليس من المستغرب أن يكون لهذا الحكم تأثيراً عميقاً على واقع المجتمع السراليوني، وإنعكس ذلك بشكل جلي على المساهمة في نشوء النزاع في التسعينات من القرن الماضي.

بدلاً من إنشاء دولة موحدة في سيراليون قام البريطانيون بتقسيم البلاد إلى منطقتين متميزتين: منطقة عاصمة (فريتاون) والتي يُشار إليها بإسم المستعمرة، والمناطق الإقليمية الكبيرة والتي يُشار إليها بإسم المحمية، وكان السكان الذين يعيشون في المستعمرة يتمتعون بتطور إجتماعي وسياسي وإقتصادي متفوق إلى حدٍ كبير وإمكانيتهم للوصول إلى الموارد الرئيسية، وفي ذات الوقت كان أُولئك الذين يعيشون في المحمية تحت رحمة الزعماء المحليين، مما سمح لهم بعزلهم، ويشير (ممداني) في هذا الصدد أن هذه الممارسة والمعروفة بإسم "الإستبداد اللامركزي" والتي تتمثل بعزل السكان الريفيين تمثل خيبة أمل لهم من بلدهم وأصبحت سمة مميزة لفترة ما بعد الإستقلال، وكانت بلا شك سبباً من الأسباب المباشرة في النزاع [21].

الفرع الثاني

الإختلافات العرقية

تبين من خلال سرد ميراث الإستعمار البريطاني أن الأقلية في العاصمة (فريتاون) والمعروفة بإسم المستعمرة كانت هي المسيطرة أبان الإستعمار وهذا ما ساعد على سيطرتهم على حكم البلاد بعد الإستقلال، حيث تم تسليم المؤسسات السياسية والدفاع الداخلي إلى النخبة الوطنية، وهذا ما أدى إلى نشوب النزاع بين النخبة الأفريقية والسكان الأصليين، حيث ذكر العديد من العلماء أمثال (دومونت؛ ميريديث؛ نوجنت ورودني) أن الإنقسامات العرقية من بين أبرز المشاكل التي واجهها القادة الأفارقة، وغالباً ما يجادل هؤلاء العلماء بأن الإنقسامات العرقية هي السبب الرئيسي لكثير من عمليات التمرد التي إجتاحت القارة الأفريقية، وجادل (روبرت بلانتون) في هذا الصدد بأن نزاعات الدولة غالباً ما تكون نتيجة التنافس العرقي والذي نتج عنه تقسيم أفريقيا، ويشير التاريخ الإستعماري لسيراليون إلى أن الإستقطاب العرقي كان تفسيراً محتملاً للعنف الذي إجتاح البلاد في عام (1991) والذي يعود نشأته الفعلية داخل سيراليون خلال الحقبة الإستعمارية [22].

وهناك من يرى بأن الإستقطاب العرقي وحده لم يكن عاملاً حاسماً للحرب التي قادتها الجبهة المتحدة الثورية وإنما كان للإستقطاب السياسي دوره أيضاً وبشكل خاص عندما رفض (ستيفينز) التوقيع على دستور الإستقلال بدعوى أن حكومة (ميلتون مارجاي) كانت تحت سيطرة البريطانيين، وشكل هذا الخلاف السياسي الأول الأساس في الحرب التي نشبت في سيراليون [23].

ومن وجهة نظرنا نرى بأن الإختلافات العرقية وحدها غير كافية لحدوث النزاعات إن لم يعقبها حرمان بعض الجماعات من المميزات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، حيث أن سيطرة جماعة معينة على حكم البلاد تساعدها على إستغلال موارد ومصادر الدولة وحرمان الجماعات الأخرى، مما يمهد الطريق نحو ظهور التعامل على أساس العرق أو الإثنية وهذا

بدوره يساهم في إثارة المشاكل التي تتحول فيما بعد إلى نزاعات بين الجماعات.

الفرع الثالث

تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية

لقد شهدت البلاد في فترة ما بعد الإستقلال سوء الإدارة وعدم قدرتها على تيسير شؤون الدولة بالشكل المناسب وبشكا خاص عندما تولى (سياكا ستيفينز) زمام الحكم.

أولاً: تدهور الاوضاع السياسية: حكم (سياكا ستيفينز):

على الرغم من أن الحرب الأهلية نفسها بدأت في التسعينات من القرن المنصرم إلا أن الدافع وراء التمرد كانت بدايةً من الدكتاتورية الشخصية لـ (سياكا ستيفينز) الذي إستولى على السلطة في عام (1968) حتى عام (1985) وقد تم وصف حكمه بأنه "طاعون من الجراد لمدة (17) عشر عاماً"، ويقول (ديفيز) في ذلك بأن فترة وجود (ستيفينز) في الحكم أنتجت إرثاً مسبباً للحرب الأهلية ومظالم عميقة الجذور، حيث يعتقد على نطاق واسع أن ذلك يعد من الأسباب الجذرية للنزاع في سيراليون [24].

إن الممارسة السياسية غير السليمة قد قوضت الديمقراطية في سيراليون، حيث إنتشرت المحسوبية والفساد السياسي، فعلى الرغم من أن هذه المشكلات قد تُعزى إلى تركات الإستعمار إلا أنه من الراجح أن النخبة الحاكمة قد إستغلت هذه المشاكل لتعزيز طموحاتها السياسية الضيقة، مما نتجت عنه آثاراً سيئة تمثلت في إنتهاك القوانين وعدم إعتبار لسيادة القانون، تفكك النظام الإنتخابي، ظهور الديكتاتوريات العسكرية ونظام الحزب الواحد والتي كان من شأن كل ذلك أن تهيئ الظروف للحرب الأهلية [25].

ثانياً: تدهور الاوضاع الإقتصادية:

إن المشاكل مع حكم (ستيفينز) لم تنته بسلوك غير ديمقراطي وإساءة المؤسسات السياسية في الدولة وإنما تفاقمت هذه المشاكل عندما أقدم (ستيفينز) وأشرف على إنتشار الفساد والتدهور الإقتصادي، حيث أنه من المعترف به على نطاق واسع في سيراليون أن الإجراءات التي إتخذها (ستيفينز) أثناء حكمه تحفز على إنهيار النمو الإقتصادي وفشل الدولة [26].

لقد سلطت العديد من التحقيقات الحكومية الضوء على الإستغلال الإقتصادي للدولة من قبل أفراد يتمتعون بوضع جيد في النظام السياسي والجهاز البيروقراطي، وتشمل بعض من هذه التحقيقات على بعض اللجان المشكلة لغرض الحصول على المنافع الإقتصادية، مما سببت تدهوراً إقتصادياً خطيراً في سيراليون، ومن هذه اللجان لجنة (فوستر) التي انشأها (ستيفينز)، ولجن (تاكر) التي أنشأها (مومو)، ولجان (بيكليس ديفيز) و(ماركوس جونز) و(نياندر) التي شكلها (ستراسر) [27].

بالإضافة إلى ذلك كان إستخراج الماس بشكل غير منظم أثر كثيراً على إقتصاد الدولة، وهذا ما شجع عمال المناجم غير الشرعيين على التدفق إلى مناطق تعدين الماس، وكانت الشركة التي تمتلك في الأصل حقوق الإحتكار صندوق سيراليون (سيليكشن تروست) (SLST) وجدت نفسها تحت تهديد كبير من قبل القوات المسلحة والمتمردين لدرجة أنها تخلت عن التعدين، فحاول (ستيفينز) إستغلال ذلك لصالحه وغض الطرف عن التعدين غير المشروع، مما شكل خطراً كبيراً على إقتصاد الدولة [28].

في هذا الصدد يشير بعض المؤلفين إلى الدور البارز الذي لعبه إستخراج وتهريب الماس في بدء النزاع وإدامته، حيث شاركت الجماعات المسلحة في تهريب الماس أثناء النزاع، ويؤكد هؤلاء المؤلفين بأن السيطرة على المناطق الغنية بالماس كان هدفاً مهماً للجماعات المتحاربة، لأن المعارك كانت محصورة إلى حدٍ كبير في المناطق الغنية بالماس [29].

إن آثار ذلك سرعان ما ظهرت بشكل واضح، حيث تراجع نمو إجمالي الناتج المحلي من ما يقرب 4% في الستينات إلى 1.9% في السبعينات ثم إلى 0.5% في الثمانينات، وبالمقابل إنخفض مستويات الدخل وإرتفعت معدلات البطالة وإنتشر الفقر خاصةً بين فئة الشباب، حيث كانت فئة الشباب من أكثر الفئات تضرراً من نظام (ستيفينز) القمعي، حيث وجدوا هؤلاء الشباب أن الظروف المعاكسة لبلدهم

ضارة بشكل خاص بفرصهم في العثور على عمل مريح وموثوق، بالإضافة إلى ذلك تأثروا بشكل كبير بممارسات الإقصاء الإجتماعي [30].

ثالثاً: تدهور الاوضاع الإجتماعية: الإقصاء (الإستبعاد الإجتماعي):

كان سكان الريف يشكلون أكثر من 70% من سكان سيراليون ككل في السنوات التي سبقت الحرب، علاوةً على ذلك شكلت الإيرادات الزراعية في ذلك الوقت ما يقارب 40% من الأرباح الوطنية، ومع ذلك فإن معاملة (ستيفينز) للسكان الريفيين لم يعكس منحه الدور الفعال في إثراء الإقتصاد الوطني، فبدلاً من ذلك طبق نظام العزلة المشددة بإستبعادهم وتهميشهم وذلك عبر تخفيض أسعار المنتجات التصديرية وفرض الضرائب المجحفة على الزراعة الريفية مع دعم الإستهلاك الحضري والحرمان التام من المناطق الريفية من الكهرباء والمياه المنقولة من الأنابيب ومرافق الإتصالات السلكية واللاسكية وشبكة الطرق المتقدمة وغيرها من المرافق [31].

إن عزل سكان الريف زود (ستيقينز) بفرصتين: الأولى منها كان الإستفادة من الدعم الذي تمتع به في العاصمة (فريتاون)، والثانية منها والأهم أنه سمح لـ (ستيفينز) بتنفيذ سياسته المركزية، ونتيجة لذلك وجدت المناطق الريفية نفسها معزولة بشكل متزايد وإستنزفت المجالس الحكومية للمقاطعات بالكامل تاركاً نظام الزعامات المحلية هو الشكل الوحيد للسلطة المحلية في المنطقة، ومع ذلك كان هذا النظام خاضعاً لهيمنة الحكومة إلى حدٍ كبير، وهذا ما دفع بسكان الريف إلى الهجرة الجماعية إلى المناطق الحضرية في محاولة لإيجاد فرص أفضل للعيش، لكن لسوء الحظ لم تكن فرص العمل متاحة في المدينة بسهولة مما أضاف خيبة أمل كبيرة وكانوا على إستعداد لإتخاذ المواقف المناهضة المتمثلة بالمواجهات العنيفة في فترات الأزمات [32].

بالإضافة إلى أزمة سكان الريف فقد تمثلت أزمة الشباب شكلاً من أشكال الإنهيار والإقصاء الإجتماعي، حيث لم تعد العمليات الحالية تُمكن الشباب من التقدم لبلوغ الأدوار المهمة فيما يتعلق بالمسؤوليات التي يجب عليهم القيام بها في المجتمع، مما جعلهم في مأزق كبير من التطلعات غير المحققة [33].

الفرع الرابع

تدخل البلدان المجاورة: الجوار السيىء

الجدير بالذكر أن معظم العوامل التي أدت إلى الحرب في سيراليون كانت بطبيعتها داخلية، غير أن ظروف البلدان المجاورة وتعاملها السلبي مع سيراليون عززت من النزاع الأهلي العنيف، وقد لعب بلدين على وجه الخصوص وهما: ليبيا وليبيريا دوراً فعالاً في تدهور الأوضاع في سيراليون.

توضح بعض الدلائل أن الليبيين عبروا الحدود إلى سيراليون في منتصف السبعينات من القرن المنصرم وبدأوا في التغلغل إلى المجتمع المدني والمؤسسات المدنية وبمرور الوقت وبشكل تدريجي أنشأوا وجودهم هناك وبدأوا في تقديم الدعم المالي لمختلف المجموعات، بما في ذلك مجموعات الشباب الذين خاب أملهم والذين كانوا يحتشدون ضد النظام القائم، حيث رأى البعض أنه تم فعل ذلك في الغالب من قبل الرئيس الليبي (معمر القذافي) لنشر رسائله وتوسيع شبكة حلفائه، وفي الواقع فإن تشكيل حركة التمرد في سيراليون كان إلى حدٍ كبير بفعل الدعم المالي واللوجستي الليبي [34].

كما ولعبت ليبيريا دوراً محورياً في النزاع الأهلي، وكان (تشارلز تايلور) زعيم الجبهة الوطنية الليبيرية مرتبطاً بشكل مباشر بالجبهة المتحدة الثورية منذ بداية الحرب في سيراليون، حيث تعود علاقته بزعيم (الجبهة المتحدة الثورية) (فوداي سانكوه) إلى نهاية الثمانينات من القرن الماضي، حيث وفر (تايلور) الأسلحة والتدريب والمساعدات المالية وحتى المقاتلين لحركة سيراليون، ومن جانب آخر فقد حذر في وقت سابق من أنه سيستهدف سيراليون كعقوبة لها على السماح لفريق مراقبة الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، وذلك لقيام سيراليون بإستخدام أجزاء من أراضيها كمحطة للمراقبة، حيث كان (تايلور) يعتقد أن وجود فريق المراقبين العسكريين في سيراليون يعيق بشكل مباشر وصوله إلى سدة الحكم في ليبيريا، من هنا شارك (تايلور) في تأجيج النزاع في سيراليون عبر تجارة الأسلحة مقابل الماس، وعندما بدأ المنشقون الذين تدربوا في

ليبيا في توسيع قواتهم وبدأت الجبهة الثورية لسيراليون في التبلور قدم (تايلور) الدعم لزعيم الجبهة المتحدة الثورية (فوداي سانكوه) ومجموعته، وشكل هذا الدعم مرافق للتدريب في ليبيريا والمشاركة في حرب العصابات ونقل الأسلحة والمقاتلين من ليبيريا وبوركينا فاسو إلى سيراليون [35].

إن هذه الأسباب في الفترة التي سبقت الحرب وخلال الحرب كالحكم السيء وسوء إدارة الموارد الإقتصادية وسوء السلوك والإقصاء الإجتماعي ومساعدة المتمردين الأجانب القادمين من دول الجوار كلها عوامل دفعت الشعب السيراليوني بكل ما يملكون في الإنجرار بإتجاه القيام بثورتهم وتأجيج النزاع العنيف.

المبحث الثالث

مهام لجنة بناء السلام في سيراليون في مرحلة ما بعد النزاع العنيف

لقد أصبحت سيراليون مع بوروندي من أوائل البلدان التي ركزت عليها لجنة بناء السلام في حزيران/ يونيو من العام (2006)، وقد أعربت اللجنة في البداية عن إهتمامها برسالة البعثة الدائمة لجمهورية سيراليون لدى الأمم المتحدة في شباط/ فبراير من العام (2006)، وذكرت أنه بعد إستضافتها أكبر قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة في العالم وأنجح عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة طالب الحكومة [36]:

"أن تنظر لجنة بناء السلام في إختيار سيراليون من بين أول عملياتها الخاصة بكل بلد، على الرغم من التقدم الملحوظ في الإنتقال من الحرب إلى السلام الدائم والتنمية المستدامة لا تزال هناك العديد من التحديات الهائلة في طريق عملية الإنتعاش والتي تحتاج إلى دعم لجنة بناء السلام".

بهدف صياغة إستراتيجية مستقبلية لبناء السلام كإطار للتعاون بين لجنة بناء السلام وسيراليون تم وضع خطة عمل لمدة ستة أشهر لكل مرحلة من المراحل الثلاث الرئيسية الآتية ذكرها [37]:

خلال المرحلة الأولى من حزيران/ يونيو إلى كانون الأول/ ديسمبر من العام (2006) ركزت لجنة بناء السلام جهودها مع حكومة سيراليون وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل تحديد مجالات الأولوية لبناء السلام، حيث وافق المشاركون في الإجتماع على المجالات الرئيسية التالية لأنشطة بناء السلام والتي ستقوم بها لجنة بناء السلام في المستقبل ضمن أبرز مهامها:

1- تمكين الشباب وتوظيفهم.
2- توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد.
3- إصلاح قطاع العدالة والأمن.
4- بناء القدرات الوطنية.

وإعتبرت الجهود في هذه المجالات بالغة الأهمية لتجنب الإنتكاس إلى النزاع مجدداً، فمن أجل إرساء أسس السلام المستدام كان تحليل لجنة بناء السلام مرتبط بشكل واضح ببعض أهم الأسباب الجذرية للنزاع التي تم تحديدها والتي لا تزال غير معالجة إلى حدٍ كبير في البلاد إلى يومنا هذا.

إستناداً إلى مجالات الأولوية المذكورة بدأت عملية تطوير إستراتيجيات بناء السلام المتكاملة (IPBS) خلال المرحلة الثانية من كانون الأول/ يناير إلى حزيران/ يونيو من العام (2007) عندما عملت حكومة سيراليون بدعم من الأمم المتحدة وبالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين في البلاد على مسودة أولى وقد نوقش ذلك خلال عدة مشاورات وإجتماعات في نيويورك وفريتاون، فمنذ مشاركة لجنة بناء السلام مع سيراليون زار مندوبون من نيويورك البلاد بإنتظام للحصول على المعلومات مباشرةً حول التقدم والتحديات في عملية توطيد السلام.

في المرحلة الثالثة من حزيران/ يونيو (2007) إلى اليوم أعقبت خطة العمل مراقبة التنفيذ المستمر لعملية تطوير إستراتيجيات بناء السلام المتكاملة (IPBS)، ومع ذلك وبسبب الإنتخابات الرئاسية والبرلمانية في سيراليون في آب/ أُغسطس من العام (2007) وتغيير الحكومة لم يتم تبني إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون إلا في كانون الأول/ ديسمبر من العام (2007)، فخلال المناقشات مع الحكومة الجديدة

أبدت هذه الحكومة بقوة إدراج الطاقة كمجال تركيز للجنة بناء السلام، بالإضافة إلى الأولويات الأربعة السابقة الذكر لبناء السلام، أُدرج قطاع الطاقة في نهاية الأمر إلى النسخة النهائية للمهام التي تقع على عاتق لجنة بناء السلام.

المطلب الاول

تمكين الشباب وتوظيفهم

لقد تبين لنا خلال عرض أسباب النزاع العنيف في سيراليون أن فئة الشباب كانت ضمن الفئات المهمشة والمستبعدة من جيمع الإمتيازات وبشكل خاص فيما يتعلق بمستوى دخل الفرد المتدني والبطالة المتفشية، ولهذا تم الإعتراف وعلى نطاق واسع أن بطالة الشباب وتدني مستوى الدخل لديهم تمثل تهديداً للسلام في سيراليون، وهي تحظى بأولوية عالية في جهود توطيد السلام التي بذلتها لجنة بناء السلام، حيث يمكن كما ترى اللجنة أن يكون الشباب مصدراً محتملاً لعدم الإستقرار أو المساهمة في السلام والإستقرار في البلاد، ولدى بطالة الشباب في العديد من البلدان الخارجة من النزاعات القدرة على العمل كمحرك للنزاع، ولهذا حدد إطار التعاون لبناء السلام في سيراليون والوثيقة الختامية التي إعتمدتها لجنة بناء السلام في 4 تموز/ يوليو من العام (2009) بطالة الشباب كأولوية رئيسية لبناء السلام، لا سيما في سياقها الإقتصادي الهش بعد إنتهاء النزاع، وكجزء من دعمه للإنتعاش الإقتصادي بعد إنتهاء النزاع قام صندوق بناء السلام بتمويل معالجة بطالة الشباب بتوصية من قبل لجنة بناء السلام [38].

إن لجنة بناء السلام في سبيل القيام بتوظيف الشباب وتشغيلهم قامت بتقديم توصية لحكومة سيراليون تمثلت بضرورة قيامها بتوضيح أدوار وواجبات مختلف المؤسسات الوطنية التي تهتم بشؤون الشباب، بالإضافة إلى النظر في السياسة الوطنية للشباب في البلاد [39].

إن مهام لجنة بناء السلام في سيراليون من جاب آخر فيما يتعلق بتمكين الشباب وتوظيفهم تتمثل في جملة من الإقتراحات والتوصيات، فعلى سبيل المثال عندما زار وفد لجنة بناء السلام عام (2011) عقد عدد من الإجتماعات في كلية (فوراي باي) وهي الكلية التي كانت يوماً ما إحدى المؤسسات الإقليمية الرائدة والمتفوقة في مجال التعليم وباتت الآن محدودة الموارد المالية وشيحية في تخريج الطلاب الأكفاء، حيث طُلب من الوفد القيام بالدعوة إلى توفير المزيد من الدعم المالي لمؤسسة التعليم العالي في سيراليون، بما في ذلك الطلب الموجه إليها بشأن تشجيع الإستثمار الأجنبي ذات المتطلبات التكنولوجية العالية، وفي الوقت ذاته شجع وفد لجنة بناء السلام الكلية على رسم خارطة للمهارات التي يتطلبها السوق في الوقت الحالي وفي المستقبل من أجل أن تقوم الكلية بتخريج طلاب يمكن توظيفهم وتشغيلهم، وفي هذا الصدد رأى الوفد أن يتم إنشاء مركزاً ضمن الكلية ويتم دعمه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) وتجهيزه بالمقومات المطلوبة والذي يمكن من توسيعه بالشكل الذي يمكن أن يوفر المعلومات المناسبة عن سوق العمل للشباب العاطلين عن العمل، كما ويقوم هذا المركز في الوقت عينه بدور آلية التوفيق بين أصحاب العمل والموظفين المحتملين [40].

المطلب الثاني

توطيد الديمقراطية والحكم الرشيد

كما مر سابقاً تبين لنا أن الحكم في سيراليون منذ إستقلالها عن بريطانيا عام (1961) إتصفت بالدكتاتورية وسيادة نظام الحكم الواحد، فضلاً عن الإنقلابات المتوالية، ومن هنا كان لا بد من بذل الجهود من أجل تعزيز الديمقراطية والحكم الرشيد في البلاد، كي تمثل طريقاً رئيسياً لمنع تجديد النزاع العنيف.

عليه منذ نهاية الحرب الباردة أدارت الأمم المتحدة وشرعت في (30) عملية سلام على المستوى العالمي، بمكون هام يتمثل في بناء المؤسسات السياسية وقد نجحت إلى حدٍ ما في مساعدة بعض البلدان في بناء مؤسسات حكم مستقرة وديمقراطية، بما في ذلك سلطة قضائية مستقلة للتوسط في تحقيق المصالح الوطنية (المحلية) ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل سلمي، ومع ذلك تشير العديد من الحالات أن معظم مبادرات بناء السلام تركز على الأسباب المباشرة أو الكامنة للنزاع إلى جانب الإهمال النسبي لمؤسسات الدولة، ولهذا يمكن للجنة بناء السلام في حالة سيراليون تسهيل هذه العملية

الحساسة والمهمة في ذات الوقت من خلال مساعدة الجهات الفاعلة في سيراليون على العمل معاً لتحقيق توازن مناسب في بناء قدرات الحكم الديمقراطي المحلي [41].

لهذا من أجل توطيد الحكم الديمقراطي وتوفير الحكم الرشيد الشفاف في سيراليون قدمت لجنة بناء السلام ضمن مهامها مجموعة من التوصيات تتمثل هذه التوصيات بما يلي:

أولاً: التوصيات التي قدمتها لجنة بناء السلام لحكومة سيراليون [42]:

قدمت لجنة بناء السلام مجموعة من التوصيات لحكومة سيراليون وقد تمثلت هذه التوصيات بما يلي:

1- الإستمرار في تعزيز الجهود المبذولة والرامية إلى بناء السلام وتوطيد الحكم الرشيد، وذلك من خلال ما يأتي:

أ- مواصلة التعاون البناء مع جميع أصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين ببناء السلام الوطني والوحدة الوطنية عبر الحوار والتفاهم وإبداء الرأي.

ب- العمل على تكوين آلية مستقلة معنية بالشكاوي التي يقدمها الموطنون ضد الشرطة.

ت- مواصلة توطيد وتعزيز الثقافة الديمقراطية المتعددة للأحزاب السياسية في سيراليون.

ث- القيام كذلك بعملية دعم للجنة الوطنية للإنتخابات واللجنة الخاصة بتسجيل الأحزاب السياسية، من أجل ضمان إجراء إنتخابات حرة ونزيهة وعادلة.

ج- القيام بتمكين النساء والشباب وتشجيع مشاركتهم تماشياً مع التوصيات المقدمة من قبل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

ح- القيام كذلك بمواصلة العمل الجاد من أجل مكافحة الفساد عبر النهج الفعالة وعدم التسامح مع فاعليه.

خ- القيام بتعزيز دور البرلمان كخطوة مهمة في تحقيق التوازن بين السلطات في الدولة.

2- كفالة أن ينعم المواطنون في سيراليون بثمار السلام، وذلك من خلال ما يأتي:

أ- الإستثمار في المبادرات الوطنية فيما يتعلق بعمالة وتشغيل الشباب.

ب- ضمان الشفافية والنزاهة في إدارة موارد الدولة الطبيعية والمعدينة في سيراليون لما فيه الفائدة والنفع لجميع المواطنين.

ت- تعزيز كافة الجهود التي تستهدف توسيع نطاق العدالة من أجل جميع المواطنين.

3- تعزيز وتوطيد القدرات من أجل الإستجابة للتهديدات الأمنية عبر ما يأتي:

أ- ضمان الإستقلالية والإستدامة المالية لوحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية.

ب- ضمان الإستثمار في الأجهزة الأمنية التابعة لشرطة سيراليون، من أجل تمكينها في فرض إحترام القانون والنظام العام في البلاد كلها، بما يتوافق مع المعايير الدولية.

ثانياً: التوصيات التي قدمتها لجنة بناء السلام لأصحاب المصلحة الوطنيين [43]:

لقد قدمت لجنة بناء السلام مجموعة متنوعة من التوصيات لأصحاب المصلحة الوطنيين وتتمثل أبرز هذه التوصيات فيما يأتي:

1- حث جميع الأحزاب السياسية وقياداتها المختلفة على الإعتراف بمسؤوليتها المشتركة في تعزيز السلام في سيراليون.

2- حث قيام وسائط الإعلام في سيراليون بدورها الديمقراطي بطريقة مسؤولة ومهنية ومحايدة.

3- حث مشاركة منظمات المجتمع المدني في جميع جوانب تعزيز السلام في سيراليون.

ثالثاً: التوصيات التي قدمتها لجنة بناء السلام للشركاء الدوليين [44]:

تتمثل التوصيات التي قامت لجنة بناء السلام بتقديمها للشركاء الدوليين في سيراليون بما يأتي:

1- الإستمرار في تقديم المساعدات الدولية لصالح برامج التغيير في سيراليون وتقديم المساعدة لرؤية الأمم المتحدة المشتركة لسيراليون (2009)- (2012) ورؤية الأمم المتحدة المشتركة الإنتقالية (2013)- (2014).

2- القيام بنشر المراقبين للإنتخابات حسب الحاجة وطبقاً للقواعد والإجراءات المتبعة.

3- دعم مواصلة إضفاء الطابع الرسمي والمؤسسي واللامركزي على اللجنة الخاصة بمكافحة الفساد.

4- مواصلة دعم مكافحة الإتجار بالمخدرات وبشكل خاص من خلال الجماعة الإقتصادية.

5- القيام بتوسيع نطاق البرامج التي تدعم الشباب وتمكينهم.

6- مساعدة حكومة سيراليون على تنفيذ ما تبقى من التوصيات المقدمة من قبل لجنة تقصي الحقائق والمصالحة.

من خلال ما تقدم يمكننا القول بأن مهام لجنة بناء السلام المتعلقة بتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد هي عبارة عن مجموعة من التوصيات المقدمة إلى حكومة سيراليون وأصحاب المصالح والشركاء الدوليين، بمعنى أنه من المحتمل القيام بها أو عدم القيام بها كونها خالية من القوة الإلزامية، وبالنظر إلى واقع سيراليون الحالي يمكن أن نستنتج أن معظم هذه التوصيات لم تنفذ على أرض الواقع، على الرغم من التقدم الحاصل في عملية بناء السلام والذي يمكن أن نعتبره تقدماً بطيئاً إلى حدٍ ما.

المطلب الثالث

إصلاح قطاع العدالة والأمن

لا شك في أن سيراليون من الدول التي عانت كثيراً من عدم وجود نظام يضمن العدالة ويسوي النزاعات بين المواطنين، ناهيك عن التدهور الكبير في نظام الأمن الذي كان شبه معدوم في كثير من السنوات منذ الإستقلال عن الإستعمار البريطاني عام (1961)، فكان المواطن لقمة سائغة لتدهور الأحوال الأمنية، ومن هنا نرى بأن إصلاح هذين القطاعين العدالة والأمن من شأنه أن يضيف الكثير من الإمتيازات والإعتبارات التي ستساعد البلاد لأن لا تعود مجدداً لسكة النزاعات العنيفة.

فعلى الرغم من التقدم الذي حصل في مجال إعادة إرساء المؤسسات القضائية في سيراليون، فإن إنعدام وصول غالبية السكان إلى العدالة هو من الحالات التي تهدد الإستقرار والسلام في البلاد، حيث يعاني نظام العدالة من الكثير من القوانين التي عفا عليها الزمن ويعتمد ما يقارب 80% من المواطنين على نظام العدالة التقليدية المتمثلة بالنظام القائم على الزعامات التقليدية الذي يفتقر كثيراً للقدرات اللازمة لحل النزاعات بفاعلية، وفي الوقت ذاته يُنظر إلى هذا النظام بأنه متحيز ضد المرأة والشباب، كما ويفتقر إلى عاملي الشفافية والمساءلة (45).

في ضوء هذا التدهور الواضح في نظام العدالة ظهرت العديد من المبادرات من قبل لجنة بناء السلام من أجل إعادة بناء مؤسسات العدالة في جميع أنحاء سيراليون، حيث أُحرز تقدم كبير في تخفيض حجم القضايا التي تراكمت وتقديم الدعم اللازم إلى الهيئة القضائية وقطاع العدالة ككل، غير أن معالجة التحديات الكبيرة التي تواجه العدالة في سيراليون تتطلب نهجاً بناءاً وشاملاً، من هنا طلبت لجنة بناء السلام من بعض الشركاء الدوليين بدعم نظام العدالة حيث تدخلت إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية بدعم حكومة سيراليون لتقدم برنامجاً لتنمية قطاع العدالة وإستراتيجيات لإصلاح النظام القضائي، مما يؤهله ليكون في مستوى المرحلة الحساسة التي تمر بها سيراليون للفترة من (2008)- (2010)، كما أنه في الوقت ذاته هناك برامج يتم النظر في إصلاحها وبالتحديد ما يتعلق بالمجال القانوني والدستوري من خلال لجنتين وهما لجنة للإصلاح القانوني ولجن للإصلاح الدستوري، وفي هذا الصدد سيكون من المهم للغاية القيام بتنفيذ توصيات لجنة بناء السلام ودعم عمل لجنة حقوق الإنسان والجهود المعززة للآليات التقليدية لتسوية النزاعات بين المواطنين والوساطة المحلية ومبادرات رصد السلام المختلفة المحلية والدولية (46).

وفي الوقت ذاته جرى العمل من أجل إصلاح القطاع الأمني، وذلك عبر تغيير المؤسسات الأمنية وإعادة تنظيمها هيكلياً، لمواجهة الأخطار المحدقة بدولة سيراليون على الصعيدين المحلي والدولي، وهنا قدمت لجنة بناء السلام من أجل ذلك مجموعة من التوصيات، منها على سبيل المثال التركيز على جعل القوات المسلحة في سيراليون فعالة وقليلة التكلفة، تدريب هذه القوات بالإضافة إلى قوات الشرطة

بالطرق التي يتم فيها تحسين علاقاتها بالمواطنين، تعزيز وتوسيع المجالات التي تدعم الأُسرة، وإعترافاً بأن سوء التنسيق والتنظيم بين المؤسسات الأمنية كان من بين العوامل المساهمة في النزاع، هنا دعت لجنة بناء السلام إلى المزيد من الدعم من قبل الحكومة السيراليونية وأصحاب المصلحة والشركاء الدوليين بالقيام بتعزيز التنسيق بين المؤسسات الأمنية، بما في ذلك القيام بتعزيز وتوطيد قدرات منع النزاع والإنذار المبكر للجان الأمنية على جميع الأصعدة المقاطعات والمحافظات في مختلف البلاد [47].

من خلال ما تقدم نستنتج بأن اللجنة كان لها دور يتمثل في الدعوة إلى إقامة نظام العدالة والنظام الأمني في سيراليون عبر مجموعة من التوصيات التي قدمتها لمختلف الجهات سواء الحكومية أو الشركاء الدوليين، ونجحت إلى حدٍ ما في الوصول إلى بعض أهدافها، ولا سيما في مجال التنظيم القضائي بتدخل إدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية، وذلك بعد دعوتها من قبل لجنة بناء السلام.

المطلب الرابع

بناء القدرات الوطنية وقطاع الطاقة

سنتناول هذا المطلب في فرعين مستقلين، حيث سنبين في الفرع الأول بناء القدرات الوطنية والفرع الثاني سنتطرق فيه إلى قطاع الطاقة على النحو التالي:

الفرع الأول

بناء القدرات الوطنية

تعتبر القدرات المحددة الوطنية سواء بالنسبة لحكومة سيراليون أو الجهات الوطنية الأخرى الفاعلة من العقبات الرئيسية التي تقف أمام بناء السلام في البلاد، ولهذا قامت الحكومة بإدراج بناء القدرات المتنوعة على جميع المستويات في قائمة أولوياتها، وبشكل خاص في مجال تنمية الموارد البشرية وإصلاح الخدمة المدنية، كما أن المجتمع الدولي ملتزم بكفالة أن تتضمن عنصر بناء القدرات ضمن الأنشطة المكلف بها في سيراليون، كما أن الأمم المتحدة وبلجنتها المتمثلة بلجنة بناء السلام تتخصص وعلى وجه التحديد في بناء قدرات المؤسسات الحكومية والجهات الفاعلة الوطنية عبر مجموعة من الإقتراحات والتوصيات في ذلك سواء كانت موجهة إلى الحكومة أو الجهات الوطنية الفاعلة أو الشركاء الدوليين، غير أنه لا يزال هناك عدم وضوح للمفاهيم المتعلقة بمفهوم وماهية البناء الفعال للقدرات المحلية وكيفية ضمان إستدامة الجهود المبذولة في ذلك [48].

نستنتج مما تقدم أن بناء القدرات سواء للحكومة أم للمؤسسات الأخرى الوطنية لا تزال غير واضحة على الرغم من أن لجنة بناء السلام توصي بضرورة بناء هذه القدرات، ولكن لحد الآن الأمور غير واضحة ولم تتم عملية بناء القدرات بشكل فعال في البلاد على الرغم من أهميتها الكبيرة، لأن الفعالية وبناء القدرات لها دور كبير في تحقيق بناء السلام، وكان لا بد من لجنة بناء السلام العمل على هذه النقطة وتطويرها ووضع العديد من الإستراتيجيات في سبيل تحقيق ذلك، وبهذا يمكننا القول أن لجنة بناء السلام مقصرة في العمل على تحقيق بناء القدرات المحلية في سيراليون.

الفرع الثاني

قطاع الطاقة

تشير لجنة بناء السلام في إطار التعاون من أجل بناء السلام ضمن البرنامج الذي تم إعداده من قبل حكومة سيراليون ولجنة بناء السلام في كانون الأول/ ديسمبر من العام (2007) إلى ضرورة تغيير برامجها وبشكل خاص فيما يتعلق بالعديد من القضايا ومن ضمنها قطاع الطاقة بأنها ستواصل الحض على التعاون على الصعيد الدولي والتي سوف تشكل الأساس في عمل اللجنة مستقبلاً مع حكومة سيراليون [49].

وبناءاً على ذلك لوحظ في الأشهر القليلة الماضية من عام (2007)- (2008) حدوث تطور بالغ في قطاع الطاقة وتم تحديد هذا القطاع بإعتباره أولوية مهمة للحكومة الجديدة، حيث تمكن شركاء سيراليون الدوليين من وضع قطاع الطاقة ضمن أولوياتهم والمساهمة بشكل فعال في تنفيذ الخطة الطارئة للطاقة الخاصة بالمنطقة الغربية، وإلى جانب ما يبذل من جهود كبيرة في هذا الجانب من الضروري زيادة الإهتمام بوضع خطط وإستراتيجيات شاملة وعامة لقطاع الطاقة بما يتلائم مع

كيفية القيام بنقلها وتوزيعها، وتتوقع حكومة سيراليون إنتهاء مرحلة الطوارئ الخاصة بقطاع الطاقة بنهاية (2008) [50].

على الرغم من القيام بعمل جيد إلى حدٍ ما فيما يتعلق بالطاقة من خلال الحكومة ولجنة بناء السلام التي حثت الاطراف الدولية على القيام بدور فعال في هذا المجال إلا أنه نرى أن هناك أمور أكثر أهمية من الطاقة في سبيل تحقيق بناء السلام في البلاد وكان يجب على اللجنة التركيز أكثر في ذلك بدلاً من التوجه نحو تشجيع قطاع الطاقة فعلى سبيل المثال تشجيع وتوطيد العلاقات بين سكان سيراليون وبين السكان أنفسهم وبين الحكومة والتركيز كذلك على بناء القدرات المحلية على مختلف المستويات الرسمية وغير الرسمية.

الخاتمة

بعد أن إنتهينا من بحثنا هذا توصلنا إلى جملة من الإستنتاجات والتوصيات والتي نوردها على الشكل التالي:

أولاً: الإستنتاجات:

من خلال كتابتنا للبحث توصلنا إلى مجموعة من الإستنتاجات لعل من أبرزها:

1- لقد شهدت سيراليون منذ إستقلالها عام (1961) العديد من النزاعات، وبشكل خاص النزاع الاهلي العنيف في التسعينات من القرن الماضي والتي كان لها تأثير كبير في تدخل الأمم المتحدة والسماح للجنة بناء السلام في العمل لبناء السلام فيها.

2- للجنة بناء السلام العديد من المهام في سيراليون وهي توظيف الشباب وتمكينهم وتوطيد الديمقراطية والحكم الرشيد وإصلاح قطاع العدالة والأمن وبناء القدرات الوطنية وقطاع الطاقة.

3- إن مهام لجنة بناء السلام في سيراليون تعتبر عبارة عن مجموعة من التوصيات والمقترحات التي إفتقدت إلى القوة الإلزامية، حيث تم توجيه هذه التوصيات والمقترحات إلى الجهات الحكومية في سيراليون والجهات الفاعلة الأخرى وإلى الجهات الدولية التي تم دعوتها من قبل اللجنة من أجل مساعدة المجتمع السيراليوني.

4- لقد تم تنفيذ بعض المقترحات والإستشارات التي قدمتها لجنة بناء السلام وخصوصاً فيما يتعلق بمجال العدالة والحكم الرشيد والديمقراطية.

5- إن موقف لجنة بناء السلام لم يكن واضحاً بما فيه الكفاية ويعتريها الكثير من الغموض فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية والتي لها أهمية كبيرة في الحفاظ على الإستقرار والسلام في سيراليون.

ثانياً: التوصيات:

من خلال كتابتنا لهذا البحث ومن خلال الإستنتاجات السابقة الذكر توصلنا إلى بعض المقترحات ومن أبرزها:

1- من أجل تنفيذ مهام لجنة بناء السلام في سيراليون وغيرها من الدول الخارجة من النزاعات لا بد أن تكون المهام التي تقوم بها اللجنة أكثر من مجرد توصيات أو إستشارات، بل لا بد من أن تقوم اللجنة بنفسها بتطبيق هذه المهام على أرض الواقع بمساعدة العديد من الجهات سواء الحكومية أم الجهات الفاعلة كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الدولية الأخرى.

2- أن تهتم لجنة بناء السلام بشكل أكثر بمسألة بناء القدرات الوطنية والتي هي طبقاً لوجهة نظرنا من الامور الغاية في الأهمية من أجل مواصلة بناء السلام مستقبلاً.

3- أن تقوم اللجنة بالإجتماعات المكثفة مع مختلف الجهات للوقوف على سير الأمور بشكل دقيق وإنسيابي.

4- كما ولا بد من لجنة بناء السلام أن تعمل على تشجيع المشاركة الشعبية في عمليات بناء السلام، وهذا ما كان ولا يزال مقفوداً بشكل كبير على أرض الواقع، وذلك عبر تشجيعهم على الإدلاء بما لديهم من آراء أو توصيات كونهم أساس للسلام في الدولة.

الهوامش

[1] Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, A Thesis Submitted In Fulfillment of 9The Degree of Master of Arts At The University of Otago, Dunedin, New Zealand, 2011, P. 13.

(2)Gerhard Thallinger, The UN Peacebuilding Commission and Transitional Justice, Research Published By German Law Journal, Vol. No. 07, 2007, P. 681- 682.

(3)Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, O.P. Cit., P. 14.

(4)لقد إتبع قرار إنشاء هذه الهيئة الإستشارية الحكومية الدولية تحديد عدد من أوجه القصور في القدرات المؤسسية للأمم المتحدة للإستجابة بفاعلية لتحديات بناء السلام في مجتمعات ما بعد النزاع، وقد أُشير في عام 2000 إلى بعض أوجه القصورفي تقرير (الأخضر الإبراهيمي)، ومع ذلك وبسبب إنعدام الإرادة السياسية من جانب الدول الأعضاء من أجل التنفيذ الفعّال للإصلاحات المتجددة فقد أُعيد طرح العديد من أوجه القصور هذه في عام 2004 الذي أعدته اللجنة الرفيعة المستوى حول تحديات التهديدات والتغيير، وتضمنت في جملة أُمور من بينها التنسيق غير الفعّال بين أجهزة الأمم المتحدة وإداراتها ووكالاتها وبين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الخارجية، والفشل لا سيما من المجلس الأمن الدولي أثناء معالجة القضايا الأمنية وفرض آليات كافية لضمان الحفاظ على التواصل المستمر مع مجتمعات ما بعد النزاع بعد رحيل قوات حفظ السلام، لمزيد من التفاصيل حول ذلك يُنظر:

Fernando Cavalcante, UN Peacebuilding Commission Factsheet, Global Governance Institute, Brussel, Belgium, P. 1.

(5)Stewart Patrick, The Peacebuilding Commission and The Future of US- UN Relation: Comments to The Annual Meeting of The United Nations Association of The United States of America (UNA-USA), Center For Global Development, 2006, P. 3.

(6)Fernando Cavalcante, UN Peacebuilding Commission Factsheet, O.P. Cit., P. 2.

(7)Rob Jenkins, The UN Peacebuilding Commission and The Dissemination of International Norms, Crisis States Working Papers Series No. 2, Lse Destin Development Studies Institute, London, 2008, P. 2.

(8)Ibid, P. 2- 3.

(9)Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, O.P. Cit., P. 39- 40.

(10)Alice Quintao, Lidia Lage, Angela Marques, Flavia Pedrosa, United Nation Peacebuilding Commission: The Question Timor-Leste, TEMAS, New York, 2007, P. 23.

(11)Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, O.P. Cit., P. 40.

(12)Andera Iro, The UN Peacebuilding Commission, Lessons From Sierra Leone, University of Potsdam, 2009, P. 28.

(13)Ibid, P. 29.

(14)John Bellows, Edward Miguel, War and Local Institution In Sierra Leone, University of California, 2006, P. 4- 5.

(15)Sierra Leone: Environment, Conflict and Peacebuilding Assessment, Research Published By United Nations Environment Programme, 2010, P. 11- 13.

(16)John Bellows, Edward Miguel, War and Local Institution In Sierra Leone, O.P. Cit., P. 5.

(17)Amanda Bryant Banat, Solving The Problem of Conflict Diamonds In Sierra Leone: Proposed Market Theories and International Legal, Requirements For Certification For Origin, Research Published By Arizona Journal of International and Comparative Law, Vol. 19, No. 3, 2002, P. 943.

(18)Sierra Leone: Environment, Conflict and Peacebuilding Assessment, O.P. Cit., P. 13.

(19)Andera Iro, The UN Peacebuilding Commission, Lessons From Sierra Leone, O.P. Cit., P. 29.

(20)Sierra Leone: Environment, Conflict and Peacebuilding Assessment, O.P. Cit., P. 14.

(21)Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, O.P. Cit., P. 71- 73. Herbert M'cleod, Brian Ganson, The Underlying Causes of Fragility and Instability in Sierra Leone, International Growth Center, Commission On State Fragility, Growth and Development, 2017, P. 9.

(22)Clotilde Asangna, An Examination of The Sierra Leone War, Research Published By Africa Journal of Political Science and International Relations, Vol. 11(5), 2017, P. 105- 106.

(23)Ibid, P. 106.

(24)Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, O.P. Cit., P. 73.

(25)Abu Bakarr Bah, State Decay and Civil War: A Discourse On Power In Sierra Leone, SAGE Publisher, 2011, P. 203.

(26)Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, O.P. Cit., P. 75.

(27)Abu Bakarr Bah, State Decay and Civil War, O.P. Cit., P. 206.

(28)Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, O.P. Cit., P. 75- 76.

(29)Maarten Voors, Resources and Governance In Sierra Leone's Civil War, Wageningen University, New York , P. 9.

(30)Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, O.P. Cit., P. 76- 77.

(31)Ibid, P. 77.

(32)Ibid, P. 77- 78.

Level Special Session On Sierra Leone, Third Session, Sierra Leone Configuration , 2008, P. 4.

(50) United Nations Peacebuilding Commission: Progress Report On The Implementation of The Sierra Leone Peacebuilding Commission Framework, O.P. Cit., P. 3- 4.

قائمة المصادر

- Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, A Thesis Submitted In Fulfillment of 9The Degree of Master of Arts At The University of Otago, Dunedin, New Zealand, 2011.
- Gerhard Thallinger, The UN Peacebuilding Commission and Transitional Justice, Research Published By German Law Journal, Vol. No. 07, 2007.
- Fernando Cavalcante, UN Peacebuilding Commission Factsheet, Global Governance Institute, Brussel, Belgium.
- Stewart Patrick, The Peacebuilding Commission and The Future of US- UN Relation: Comments to The Annual Meeting of The United Nations Association of The United States of America (UNA- USA), Center For Global Development, 2006.
- Rob Jenkins, The UN Peacebuilding Commission and The Dissemination of International Norms, Crisis States Working Papers Series No. 2, Lse Destin Development Studies Institute, London, 2008.
- Alice Quintao, Lidia Lage, Angela Marques, Flavia Pedrosa, United Nation Peacebuilding Commission: The Question Timor-Leste, TEMAS, New York, 2007.
- Andera Iro, The UN Peacebuilding Commission, Lessons From Sierra Leone, University of Potsdam, 2009.
- John Bellows, Edward Miguel, War and Local Institution In Sierra Leone, University of California, 2006.
- Sierra Leone: Environment, Conflict and Peacebuilding Assessment, Research Published By United Nations Environment Programme, 2010.
- Amanda Bryant Banat, Solving The Problem of Conflict Diamonds In Sierra Leone: Proposed Market Theories and International Legal, Requirements For Certification For Origin, Research Published By Arizona Journal of International and Comparative Law, Vol. 19, No. 3, 2002.
- Herbert M'cleod, Brian Ganson, The Underlying Causes of Fragility and Instability in Sierra Leone, International Growth Center,

(33) Michael Lawrence, United Nations Peacebuilding In Sierra Leone, Toward Vertical Integration, Research Published By The Center For International Governance Innovation(CIGI), Waterloo, Ontario, Canada, 2014, P. 4.

(34) Hannah Gordon, The United Nations Peacebuilding Commission: Improving Coherence and Coordination, O.P. Cit., P. 79.

(35) Marianne Ducasse Rogier, Resolving Intractable Conflicts In Africa: A Case Study of Sierra Leone, Netherland Institute of International Relations, 2004, P. 20- 21.

(36) Andera Iro, The UN Peacebuilding Commission, Lessons From Sierra Leone, O.P. Cit., P. 41.

(37) Ibid, P. 43- 45.

(38) Peacebuilding Commission Working Group On Lessons Learned: Concept Note The PBC Working On Lessons Learned Youth Employment In Peacebuilding, Conference Room 2N43, 2010 , P. 1. Michael Lawrence, United Nation Peacebuilding In Sierra Leone Toward Vertical Integration, Center For International Governance Innovation (CIGI), Waterloo, Ontario, Canada, 2014, P. 12.

(39) United Nations Peacebuilding Commission: Conclusions and Recommendations of The Second Biannual Review of The Implementation of The Sierra Leone Peacebuilding Commission Framework, Third Session, Sierra Leone Configuration, 2008, P. 2.

(40) United Nation Peacebuilding Commission, Report of The Peacebuilding Commission On Its Visit to Sierra Leone, General Assembly, Security Council, Fifth Session, Sierra Leone Configuration, 2011, P. 6.

(41) Richard Ponzio, The United Nations Peacebuilding Commission: Origins and Initial Practice, Research Published By Disarmament Forum, 2007, P. 11- 12.

(42) United Nations Peacebuilding Commission: Second Review of The Outcome of The High-Level Special, Session of The Peacebuilding Commission On Sierra Leone, General Assembly, Security Council, Sixth Session, Sierra Leone Configuration, 2012, P. 3- 4.

(43) Ibid, P. 5.

(44) Ibid, P. 5.

(45) United Nations Peacebuilding Commission: Sierra Leone Cooperation Framework, Second Session, Sierra Leone Configuration, 2007, P. 5.

(46) Ibid, P. 5- 6.

(47) Ibid, P. 6.

(48) United Nations Peacebuilding Commission: Progress Report On The Implementation of The Sierra Leone Peacebuilding Commission Framework, Second Session, Sierra Leone Configuration, 2008, P. 3.

(49) United Nations Peacebuilding Commission: Outcome of The Peacebuilding Commission High-

Second Biannual Review of The Implementation of The Sierra Leone Peacebuilding Commission Framework, Third Session, Sierra Leone Configuration, 2008.
- United Nation Peacebuilding Commission, Report of The Peacebuilding Commission On Its Visit to Sierra Leone, General Assembly, Security Council, Fifth Session, Sierra Leone Configuration, 2011.
- Richard Ponzio, The United Nations Peacebuilding Commission: Origins and Initial Practice, Research Published By Disarmament Forum, 2007.
- United Nations Peacebuilding Commission: Second Review of The Outcome of The High-Level Special, Session of The Peacebuilding Commission On Sierra Leone, General Assembly, Security Council, Sixth Session, Sierra Leone Configuration, 2012.
- United Nations Peacebuilding Commission: Sierra Leone Cooperation Framework, Second Session, Sierra Leone Configuration, 2007.
- United Nations Peacebuilding Commission: Progress Report On The Implementation of The Sierra Leone Peacebuilding Commission Framework, Second Session, Sierra Leone Configuration, 2008.
- United Nations Peacebuilding Commission: Outcome of The Peacebuilding Commission High- Level Special Session On Sierra Leone, Third Session, Sierra Leone Configuration, 2008.
-

Commission On State Fragility, Growth and Development, 2017.
- Clotilde Asangna, An Examination of The Sierra Leone War, Research Published By Africa Journal of Political Science and International Relations, Vol. 11(5), 2017.
- Abu Bakarr Bah, State Decay and Civil War: A Discourse On Power In Sierra Leone, SAGE Publisher, 2011.
- Maarten Voors, Resources and Governance In Sierra Leone's Civil War, Wageningen University, New York.
- Michael Lawrence, United Nations Peacebuilding In Sierra Leone, Toward Vertical Integration, Research Published By The Center For International Governance Innovation(CIGI), Waterloo, Ontario, Canada, 2014.
- Marianne Ducasse Rogier, Resolving Intractable Conflicts In Africa: A Case Study of Sierra Leone, Netherland Institute of International Relations, 2004.
- Peacebuilding Commission Working Group On Lessons Learned: Concept Note The PBC Working On Lessons Learned Youth Employment In Peacebuilding, Conference Room 2N43, 2010.
- Michael Lawrence, United Nation Peacebuilding In Sierra Leone Toward Vertical Integration, Center For International Governance Innovation (CIGI), Waterloo, Ontario, Canada, 2014.
- United Nations Peacebuilding Commission: Conclusions and Recommendations of The

پوختە

گەلەك كەیسێن گریدای ب مایتێكرنێن نیڤ دەولەتیڤە د ململانێن توند دا ل سالێن نوتاندا ل چەرخێ بوریدا وەسا دا دیاركرن كو دیماهی ئینانا شەری و ئاڤاكرنا ئاشتیێ دوو ئاستەنگێن جیاوازن د ڤی واریدا، و هندەك سەربووران وەسا دیاركر ل هندەك وەلاتێن وەكی هایێتی و لیبیریا كو گەلەك شەرێن نافخویی دووبارە ڤەدگەرنەڤە ژ ئەگەرێ خراب رێڤەبرنا رەوشا پشتی ململانێ، لەورا مەترسییێن دووبارە ڤەگەریان بو ململانێ پشتی راوەستیانا وێ گەلەك د ئارادایە. ژبەر وێ چەندێ كومیتا ئاڤاركرنا ئاشتیێ هاتە چێكرن ژ لایێ نەتەوییێن ئێگگرتیڤە ژ پێخەمەت هاریكاریا هندەك وەلاتان كو دووبارە نە ڤەگەرنە ململانێ، و ئێك ژ وان وەلاتان وەلاتێ (سیرالیون) بوو كو گەلەگ ململانێن توند تێدا پەیدا ببون د گەلەگ دەمێن جیاوازدا ژ مێژوویا سەربەخوناوێ ژ داگیركەرێن بریتانی ل سالا 1961 هەتا چەرخێ نی، ڤێ كومیتێ دەست بكارێخو كر ژ مەها 6 ل سالا 2006، و دیت كو سەرەرای ئەو پێشڤەچوونا كێم د وارێ ئاشتیێدا پەیدابوی بەلێ هێشتا ئەڤ پێشڤەچوونە گەلەگ یا خاڤە و پێتڤی ب كارەكێ گەلەگ زەحمەتە ژ پێخەمەت ئاڤاكرنا ئاشتیێ و دووبارە نەڤەگەریان بو ململانێ. وئەڤ كومیتە رابوو پشتی دان وستاندنێ دگەل حكومەتا سیرالیونێ و جهێن خودان بەرژەوەندی د ڤی واریدا و هندەك كار دەستنیشان كرن كو ئەڤ كومیتە دی پێ رابیتن پشتی دامەزراندنا وێ، و ئەڤ كارو بارە پێك دهاتن ژ : ب كارئێخستنا گەنجا، بهێزكرنا دیموكراسیەتێ و دەسەلاتا ژێرانە، جاككرنا كەرتێ دادپەروەریێ و ئاسایشێ، ئاڤاكرنا شیانێن نافخویی و و كەرتێ ووزە، و ئەڤ كارە هاتنە دەستنیشان كرن ژ بەركو سیرالیونێ گەلەگ ئاریشەكا مەزن هەبوو دگەل بێكاریا گەنجا و بەشداریا وان د میلیشیا و گروپێن جەكدار دا، هەروەسا گەلەك ئاریشە هەبوون دگەل حكمێ دكتاتوری وسیاسەتا ئێك حزبی ئەوا هاتیە پەیرەوكرن هەر ژ مێژوویا سەربەخونا وێ. هەروەسا لاوازیا خزمەت گوزاریا و كاروبارێن گرێدای ب ادپەروەریێڤە و لاوازیا ئاسایشێ وشیانان و پەیوەندیان دناڤبەرا مللەتێ سیرالیونێ دا، و ژ پێخەمەت جێبەجێكرنا ڤان كاران، كومیتا ئاڤاكرنا ئاشتیێ كومەكا راسپاردا و پروژێن پاشەروژی یێت گەلەگ گرنگ بو سیرالیونێ وەك مللەت و حكومەت پێشكێكرن، و ڤێ كومیتێ داخاز ژ هندەك جهێن بەرپرس و كارا ل سیرالیونێ كر وەك حكومەتا سیرالیونێ جهێن پەیوەندیدار وخودان بەرژەوەند و هەڤپشكێن نیڤ دەولەتی كو ئەڤ راسپاردە بهێنە جێبەجێكرن دا كو سیرالیون جارەكادی نە ڤەگەریت بو ململانێ.

پەیڤین سەرەكی: لژنا ئاڤاكرنا ئاشتیێ، شەرێ سڤیل ل سیرالیون، لایەنین گاریگەر یێن مللەتی، هەڤپشكێن نیڤ دولی، نەتەوییێن ئێگگرتی.

UN PEACEBUILDING COMMISSION: IT'S TASKS IN POST VIOLENT CONFLICTS COUNTRIES. (SIERRA LEONE AS AN EXAMPLE)

SADIQ **S**ADIQ **H**AAMID, **A**MJAD **A**LI **H**USEN and **A**DNAN **U**SIF **H**USEN
Dept. of Peace And Human Rights Studies, College of Humanities Science, University of Duhok, -Iraq

ABSTRACT

Many cases of international intervention in violent conflicts in the 1990s have shown that the end of war and peace-building represent two different challenges. Experiences in some countries, such as Liberia and Haiti, have shown that many civil wars are the result of post- Since the risk of returning to conflict after its suspension is very high, and for that purpose the United Nations Peace building Commission was established to work in some of the countries on its agenda in such a way as to prevent a return to the conflict again , including Sierra Leone, Starch S violent since independence from British colonialism in 1961 , and even the new millennium, it worked the beginning of June of 2006, where the Committee considered that despite the progress somewhat in the area of peace , but it is still fragile and needs to be more mighty work for Peace building and non-return to the conflict. In consultation with the Government of Sierra Leone and other stakeholders, the Commission has included some of the tasks that the Commission will undertake over the years following its establishment. These include the empowerment and employment of young people, the consolidation of democracy and the principle of good governance, local capacity and energy sector building, came to emphasize these tasks Sierra Leone , the fact suffered many cases of youth unemployment and increasing the proportion and involvement within the armed groups and militias, also suffered from the dictatorship and one - party politics , which was overwhelming throughout the period of independence, not to mention poor services and issues related to justice and weak security, weak capacity and relations between groups of people of Sierra Leone, in order to implement the tasks of the Peace building Commission has provided many of the suggestions and recommendations for future projects that were very fake only for the Sierra Leone government and people, and demanded that these A committee of some of those responsible and actors on the ground in Sierra Leone, Sierra Leone actors as a government and national stakeholders and international partners to implement these proposals and recommendations, as a means of Sierra Leone not to return to the violent conflict again.

KEY WORDS: Peacebuilding Commission, Sierra Leone civil war, National actors, International partners, United Nations.